- **إشكالية البحث القانوني:**

نظرا لأهمية إشكالية موضوع البحث العلمي سوف يتم تتم تحديد المقصود بها مع بيان قواعد طرحها إلى جانب توضيح خصائصها.

1- تعريف الإشكالية: (Problématique)

يقصد بها في البحث العلمي عموما فن و علم أو هي فن علم طرح المشكلات، و يقصد بها أيضا السؤال المحير الذي يقف أمام الباحث، أو هي مجموعة من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء قيامه بالبحث، كما تعتبر هي القاعدة الأساسية للبحث.

كما يمكن تعريفها كالتالي:" كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة وتعني صياغة مشكلة البحث تعريف المشكلة و تحديدها بضبط معالمها ووضعها في مجراها الفكري أي أن صياغة المشكلة تؤدي إلى طرح تساؤل حول واقع أمر نريد معرفته في إطار يسمح ببحثه علميا، و من ثم فإن المفاهيم و المصطلحات المستعملة يجب أن تحدد بشكل يمكن تحقيقها علميا أي إلى الحد الذي يستطيع فيه الباحث ترجمتها إلى الواقع".

أو هي: " موضوع الدراسة و تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير".

كذلك هي: " عبارة عن استفسارات و تساؤلات يطرحها الباحث بشأن موضوعه، تتحدد من خلال حجم موضوعه من جهة وهدفه من الدراسة من جهة أخرى".

استنادا إلى هذه التعريفات ننتهي إلى جملة من الملاحظات تتمثل كالأتي:

إن الإشكالية هي الصورة النهائية التي ينتهي إليها استشعار الباحث وجود مشكل حقيقي لا مناص من بحثه، لما يثير لديه من تساؤلات تستدعي البحث عما يناسبها من إجابات و التوصل إلى ما يلائمها من حلول.

إن الإشكالية مرحلة حاسمة ينتهي إليها الباحث بعد أن يختار موضوع بحثه، ومن ثم يرى البعض أنها تمثل " نهاية اختيار الموضوع فهي تسمح بتعريفه و تبرير الطريقة التي يتسم من خلالها معالجته، كما أنها تشرح و تعطي شرعية علمية لتناول الموضوع من خلال عرض المؤشرات والأسباب العلمية والعملية التي وجهت الباحث إلى الموضوع المدروس".

2- قواعد طرح إشكالية البحث العلمي:

تترجم هذه الأخيرة في صورة تساؤل أو عدة تساؤلات تعبيرا عن الحيرة التي تكتنف ذهن الباحث حول موضوع معين، وفيما يلي نعطي أمثلة من الأسئلة التي ينبغي على الباحث أن يجيب عنها بالنّسبة لإشكالية البحث، والتي تساعده على **تقرير أهمية هذه الإشكالية وتتمثل فيما يلي:**

- هل تستحوذ الإشكالية على اهتمام الباحث ورغبته؟
- هل هي إشكالية جديدة؟
- هل الإشكالية نفسها صالحة للبحث والدّراسة؟
- ما هي الفائدة المرجوة من البحث في هذا الموضوع؟

قد تكون إشكالية البحث العلمي عملية تطبيقية أو نظرية بحتة، و هذا التصنيف هو ما يحدد نوع البحث الذي سيقدم عليه الباحث إما نظريا أو عمليا، و هو ما ينطبق تماما على البحث العلمي في العلوم القانونية، فتكون الإشكالية نظرية كما في بحوث الدراسات العليا التي يعدها الباحث قصد الحصول على درجة علمية، أو المقالات و الدراسات التي ينوي الباحث نشرها في مجلة علمية محكمة أو في شكل كتاب، و تكون الإشكالية عملية كما في حال عمل المحامي الذي يتولى الدفاع عن موكله، أو المستشار القانوني الذي يجيب على ما يطرح عليه من استفسارات و إشكالات، فعملهم يستند إلى أبحاث علمية لها شروطها و مواصفاتها العلمية و الفنية.

بالتالي تكتسي الإشكالية في البحث العلمي أهمية كبيرة، إذ لا يخلو منها بحث سواء في نطاق العلوم القانونية أو غيرها، لذلك ينبغي تحديد مسار الباحث و خط سيره في البحث، و تبرير الطريقة التي سيعالج من خلالها موضوع بحثه، و توجيهه الوجهة الصحيحة و السليمة إلى الحقيقة التي يستهدف الوصول إليها بالبحث.

3- خصائص الإشكالية:

تتميز الإشكالية بخصائص على الباحث مراعاتها هي كما يلي:

أ- أن تكون الإشكالية واضحة:

فالغموض يفسر في غير صالح الباحث ثم إن الغموض يجعله هو أولا يتخبط في مجال البحث لأنه لم يرسم السؤال الكبير و الضخم لبحثه.

ب- أن تكون الإشكالية مختصرة:

فكثير من الباحثين يبالغ في عرض إشكالية بحثه و يخصص لها أكثر من نصف صفحة و ينتقل من سؤال إلى آخر و من جزء إلى جزء بالتالي نكون أمام غموض كبير.

ج- أن تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وذات صلة بعنوانه:

فلا يصح أن يكون عنوان الرسالة في اتجاه ويعرض الباحث إشكالية في اتجاه آخر.

د- أن تتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله:

هنا نسجل الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الباحثين بالإجابة على الإشكالية في جزء من البحث وعزل الباقي منه بما يشكل خللا كبيرا في الدراسة و المعالجة.

ويمكن من الناحية العلمية طرح فرضيات ذكر البعض أنها قد تصل إلى صفحة ونصف أيضا. **و في مجال العلوم القانونية** لا ينصح بأن تصاغ الإشكالية في صفحة ونصف، فهذا مبالغ فيه، ولا يمكن قبوله منهجيا لأن ذلك سيقودنا حتما لإشكالية مفتوحة و كثيرة المحاور و الأجزاء و الأسئلة الفرعية.